منظمة العمل الدولية

ADWA' النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا

الإنفاق الحكومي على التعليم والمهارات، والمتطلبات التعليمية لسوق العمل في مصر

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ووزارة المالية 2025
الطبعة الأولى 2025

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/4.0/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية ووزارة المالية بوضوح باعتبارهما مالكتي العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية ووزارة المالية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *الإنفاق الحكومي على التعليم والمهارات، والمتطلبات التعليمية لسوق العمل في مصر*، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2025. © منظمة العمل الدولية ووزارة المالية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية ووزارة المالية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية أو وزارة المالية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية أو وزارة المالية. وتخلي منظمة العمل الدولية ووزارة المالية مسؤوليتيهما الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية ووزارة المالية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية أو وزارة المالية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية أو وزارة المالية. وتخلي منظمة العمل الدولي ووزارة المالية مسؤوليتيهما الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية ووزارة المالية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يحُال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns

---

ISBN: 9789220416969 (web PDF)

DOI: https://doi.org/10.54394/IOTJ8193

كما يتوفر أيضاً بـالإنجليزية: *Government spending on education and skills, and the educational requirements of the labour market in Egypt*
ISBN: 9789220416938 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها ووزارة المالية، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية ووزارة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية ووزارة المالية أو وجهات نظرهم أو السياسات التي يتبعونها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية ووزارة المالية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

المحتويات

أ. الإنفاق على التعليم في مصر ٤
مستويات الإنفاق ٤
الإنفاق على التعليم حسب المرحلة التعليمية ٧

ب. المتطلبات التعليمية لسوق العمل ٩
التعليم والتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) في مصر ١٠
التوظيف المهني والتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) في مصر ١١
مصفوفة التطابق بين التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) والتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) لمصر ١٣
المتطلبات التعليمية لسوق العمل في مصر ١٣

ج. النتائج والتوصيات الرئيسية ١٥
توصيات السياسات ١٦

قائمة الأشكال البيانية

الشكل ١: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وكنسبة من المصروفات العامة ٥
الشكل ٢: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٦
الشكل٣: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من المصروفات العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٦
الشكل٤: التصنيف الاقتصادي لأبواب الموازنة فيما يتعلق بقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم على مدار الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١) ٧
الشكل٥: الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام (المصروفات العامة) في مصر ٨
الشكل ٦: توزيع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم (%) ٨
الشكل ٧: المتطلبات التعليمية في مصر (% من الموظفين) ١٥

قائمة الجداول

الجدول ١: التطابق على نطاق واسع بين التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO- ٠٨-٠٨) والتصنيف الدولي الموحد للتعليم ١١ (ISCED ١١) ٩
الجدول ٢: المراحل التعليمية في مصر والتصنيف الدولي الموحد للتعليم ISCED ١١
الجدول ٣: المجموعات الرئيسية الخاصة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO- ٨٨-٨٨) مع عدد المجموعات الفرعية والمستويات المهارية ١٢
الجدول ٤: المتطلبات التعليمية (بالنسب المئوية) للمجموعات الرئيسية للمهن ١٤

مقدمة

إن الدول الأكثر استثمارًا في التعليم والتدريب وقابلية التوظيف تحقق نتائج أفضل في مجال التوظيف. ويبدو ذلك صحيحًا بالشكلٍ متزايد في اقتصاد عالمي يتطلب مستويات متزايدة من الجدارة في ظل تسارع خطى التبني التكنولوجي. ويعد وجود مستويات كافية من الإنفاق العام على التعليم والمهارات وقابلية التوظيف، وكذا جودة الخدمات المقدمة وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، من الضرورة بمكان لتعزيز النمو الاقتصادي، بحيث يحقق هذا النمو الاستفادة من المورد الأساسي لأي دولة ألا وهو القوة العاملة بها.

تتشابه مصر بدرجة كبيرة مع غيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بمستويات الإنفاق العام على التعليم. غير أن ثمة دليل قوي على وجود اختلال بين احتياجات الاقتصاد المصري ومهارات القوى العاملة به. فقد جاء في إحصائيات سوق العمل الرسمية أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زاد عدد الأفراد المحتمل أن يعانوا من البطالة. ولقد نمت هذه المفارقة الواضحة على مدار السنوات مع ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي. وثمة مصادر أخرى، مستقاة من استقصاءات مؤسسات العمل التي تبحث في الاحتياجات المهارية، والتقارير والبيانات التي تصدرها منظمات أصحاب العمل وغيرها من الأبحاث (مثل السعد وآخرين، ٢٠١٨، والحميدي، ٢٠١٠)، تؤكد أيضًا على جسامة عدم التوافق في المهارات في مصر.

أ. الإنفاق على التعليم في مصر

مستويات الإنفاق

تضاهي نسبة الإنفاق على التعليم في مصر إلى حدٍ كبير نسبة الإنفاق في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وبما أن المصروفات التعليمية في مصر خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي و١٠% من إجمالي الإنفاق العام فهي بذلك تقارب متوسط مستوى الإنفاق في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD). وتبذل حكومة مصر جهودًا طائلة في دعم وتطوير قطاع التعليم، باعتبار التعليم قوةً هائلةً قادرةً على إسراع معدل النمو الاقتصادي وتحسين عمليةٍ توزيع الدخلٍ وتيسير الحراك الاجتماعي والحد من الفقر وتحسين جودة حياة المواطنين وبناء هوية وطنية أكثر صلابةً وتماسكًا، وأيضًا بهدف تحسين المستوى التعليمي.

آخذين في الاعتبار زيادة نسبة الشباب بين السكان وتسارع النمو السكاني في مصر، ينبغي زيادة الإنفاق على قطاع التعليم. ويكفل الدستور الحق في التعليم لكل فرد، وذلك بموجب المادة ١٩ من الدستور التي تنص على التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق العام على التعليم لا تقل عن ٤% من إجمالي الناتج القومي. وبموجب المادة ٢٠، يرسخ الدستور التزام الدولة بتطوير التعليم العام وكذا التعليم الفني والمهني وفقًا لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. كما ينص أيضًا على أن حجم الإنفاق المخصص للتعليم الجامعي ينبغي أن يعادل نسبة ٢% من إجمالي الناتج القومي، وأنه يجب تخصيص نسبة ١% أخرى من إجمالي الناتج القومي للبحث العلمي.

وخلال الفترة التي تغطيها الدراسة، كان التعليم يالشكل في المتوسط ١٠,٧% من إجمالي المصروفات الحكومية وبلغت النسبة حوالي ٣,١% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة نفسها. ويُلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الإنفاق في موازنة الدولة قد استقرت عند ١٠,١% خلال السنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١). وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم حوالي ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي خلال السنة المالية نفسها.

◀ الشكل ١: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وكنسبة من المصروفات العامة

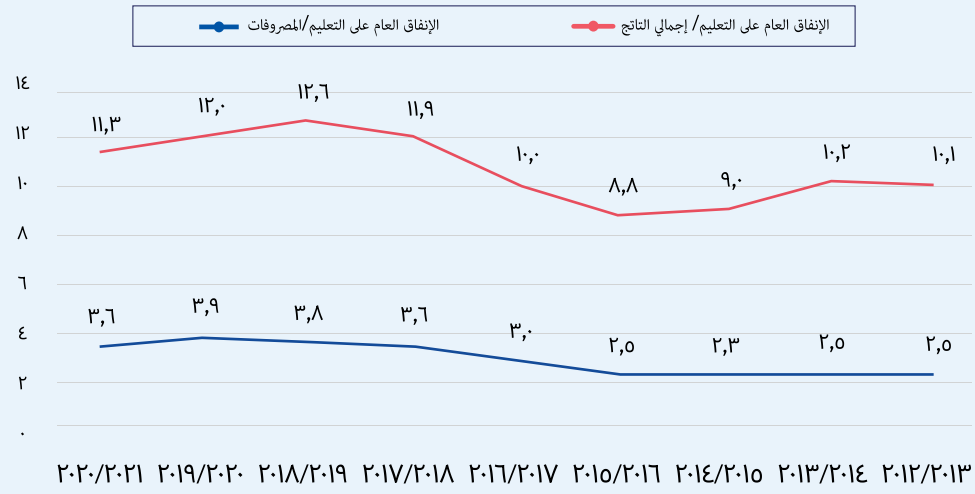

المصدر: تم حسابه بمعرفة وزارة المالية

وبإجراء مقارنة بين مصر وعينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يتضح أن هذه النسبة تتراوح بين ٢% إلى ٥%. وهذا يدل على أن هذه النسبة في مصر (٢,٥%) هي أعلى نسبيًا منها في تركيا واليابان وروسيا وأيرلندا، ولكنها أقل منها في دولٍ أخرى مثل شيلي وإيطاليا وكوريا (٣%)، وفنلندا ونيوزيلندا والسويد (٤%) والنرويج (٥%).

ويُلاحظ من خلال عينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في تلك الدول يتراوح بين (٧%-١٦%). وفي مصر تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ١٠,١% وبذلك فهي تطابق متوسط الإنفاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وكذا كندا وبلجيكا وهولندا. ولكنها أقل بالمقارنة بكوريا الجنوبية (١٢%)، والمكسيك وسويسرا والبرازيل (١٣%) وأيضًا شيلي (١٦%).

◄ الشكل ٢: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

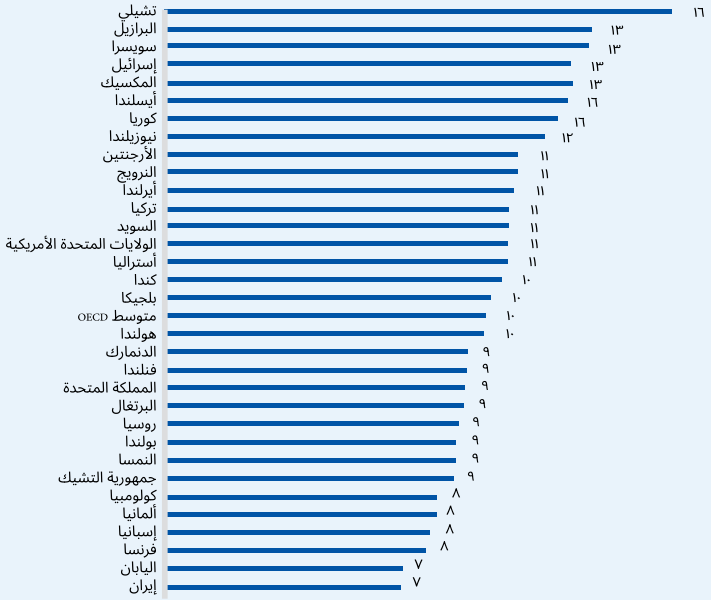

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2021

◄ الشكل٣: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من المصروفات العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

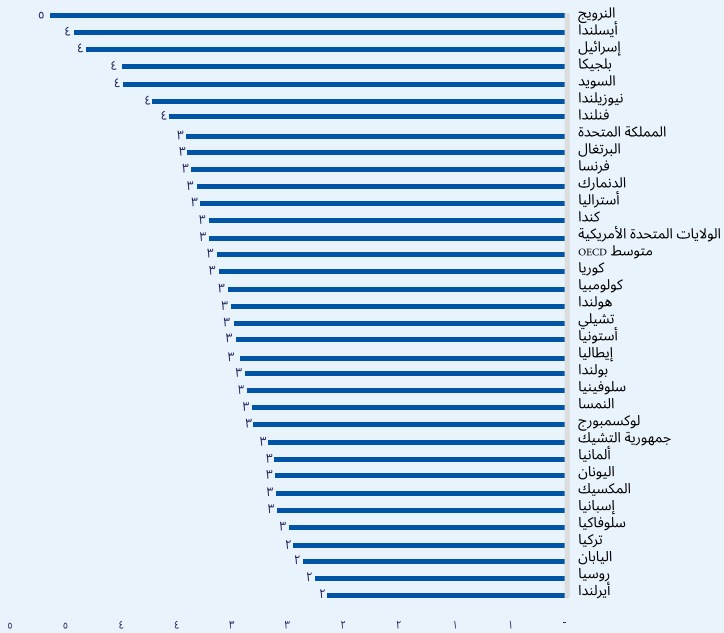

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2021

◀ **الشكل٤: التصنيف الاقتصادي لأبواب الموازنة فيما يتعلق بقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم على مدار الفترة (٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢١/٢٠٢٠)**

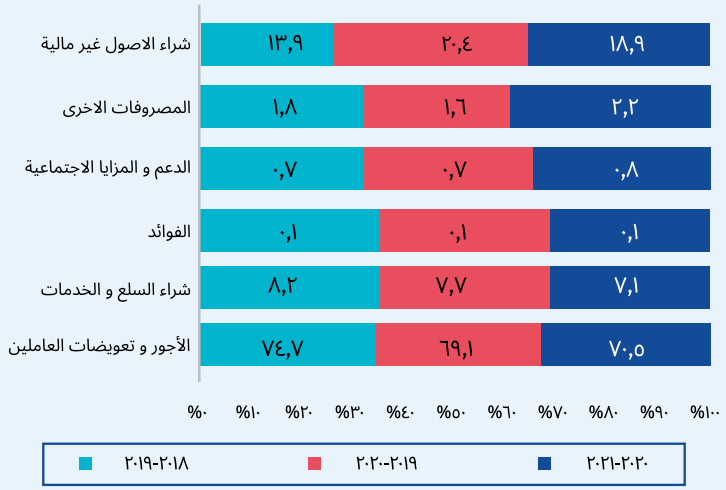

المصدر: تم حسابه بمعرفة وزارة المالية

إن هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم في السنوات الأخيرة يبين جهود الدولة الرامية إلى تعديل أولويات الإنفاق الحكومي على بنود الموازنة الستة المخصصة لقطاع التعليم. وثمة جهد نحو زيادة الإنفاق الاستثماري (الباب ٦- شراء الأصول غير المالية) وخفض الباب الأول المتمثل في الأجور وتعويضات العاملين. ويوضح الشكل السابق زيادةً في نسبة الاستثمارات في قطاع التعليم من ١٣,٩% في السنة المالية (٢٠١٩/٢٠١٨) إلى ما يقرب من ١٩% في السنة المالية (٢٠٢١/٢٠٢٠). كما انخفضت نسبة الأجور من ٧٤,٧% في السنة المالية (٢٠١٩/٢٠١٨) إلى ٧٠,٥% في السنة المالية (٢٠٢١/٢٠٢٠).

الإنفاق على التعليم حسب المرحلة التعليمية

يستحوذ التعليم قبل الجامعي على حصةٍ أكبر من الإنفاق الحكومي مقارنةً بالإنفاق على التعليم العالي، أي ٥,٧% من إجمالي المصروفات الحكومية، و١,٤% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. لقد ظلت حصة الإنفاق على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق العام ثابتة ولكنها انخفضت بالشكلٍ حادٍ إلى حد ما بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي على مدار العقد المنصرم.

◀ **الشكل٥: الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام (المصروفات العامة) في مصر**

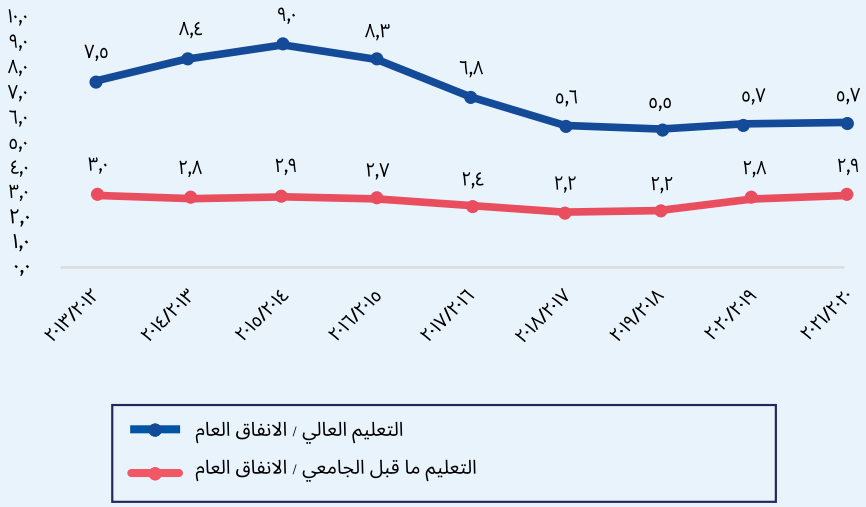

المصدر: تم حسابه بمعرفة وزارة المالية

يؤكد الشكل التالي البيانات المأخوذة مما سبق فيما يتعلق بإظهار وجود زيادة كبيرة في نصيب التعليم العالي من الإنفاق والانخفاض النسبي في الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي. حيث يتمتع الأخير بحصة ٥٧% من إجمالي الإنفاق على التعليم في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ في حين يحظى التعليم العالي بنسبة ٢٩% من الإنفاق في الفترة نفسها. وتعد هذه الحصة واحدة من أعلى الحصص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، من بين الدول التي لديها بيانات متاحة، بما يشير إلى إعطاء الأولوية الكبرى للتعليم الجامعي في الموازنة المخصصة للتعليم. وقد لوحظ الأمر نفسه في المراجعة الأخيرة للإنفاق العام في مصر (البنك الدولي ٢٠٢٢). فقد ارتفعت نسبة الإنفاق لكل طالب بدرجة كبيرة من حيث القيمة الاسمية على مدار الخمس سنوات الماضية. وفي الفترة من السنة المالية ٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠٢٠ صعدت نسبة الإنفاق لكل طالب من حيث القيمة الاسمية من ٧,٥٨١ جنيهًا مصريًا إلى ١١,٨٤٧ جنيهًا مصريًا. أضف إلى ذلك أنه في السنة المالية (٢٠١٦) كان حجم الإنفاق لكل طالب يمثل ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد.

◀ **الشكل ٦: توزيع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم (%)**

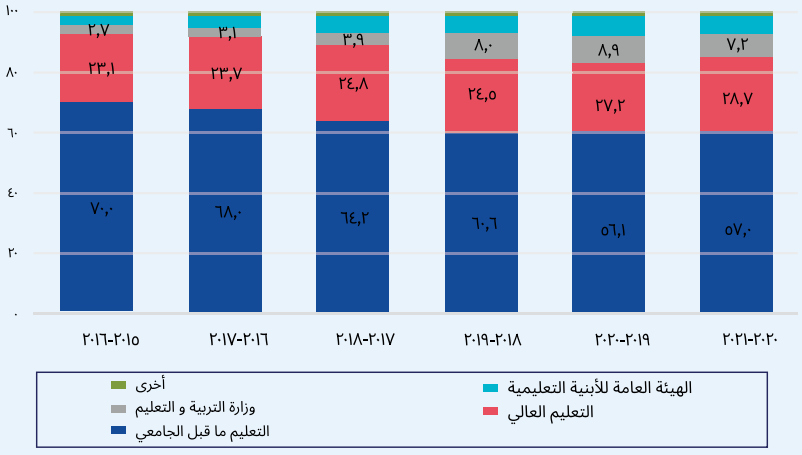

المصدر: تم حسابه بمعرفة وزارة المالية

يؤكد الشكل التالي البيانات المأخوذة مما سبق فيما يتعلق بإظهار وجود زيادة كبيرة في نصيب التعليم العالي من الإنفاق والانخفاض النسبي في الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي. حيث يتمتع الأخير بحصة ٥٧% من إجمالي الإنفاق على التعليم في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ في حين يحظى التعليم العالي بنسبة ٢٩% من الإنفاق في الفترة نفسها. وتعد هذه الحصة واحدة من أعلى الحصص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، من بين الدول التي لديها بيانات متاحة، بما يشير إلى إعطاء الأولوية الكبرى للتعليم الجامعي في الموازنة المخصصة للتعليم. وقد لوحظ الأمر نفسه في المراجعة الأخيرة للإنفاق العام في مصر (البنك الدولي ٢٠٢٢). فقد ارتفعت نسبة الإنفاق لكل طالب بدرجة كبيرة من حيث القيمة الاسمية على مدار الخمس سنوات الماضية. وفي الفترة من السنة المالية ٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠٢٠ صعدت نسبة الإنفاق لكل طالب من حيث القيمة الاسمية من ٧,٥٨١ جنيهًا مصريًا إلى ١١,٨٤٧ جنيهًا مصريًا. أضف إلى ذلك أنه في السنة المالية (٢٠١٦) كان حجم الإنفاق لكل طالب يمثل ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد.

ب. المتطلبات التعليمية لسوق العمل

تمثل إحصاءات التحصيل التعليمي جانب العرض التعليمي في دولة ما، في حين يمكن استخدام إحصاءات التوظيف لتعبر عن جانب الطلب على التعليم في سوق عمل ما، مع الأخذ في الاعتبار كيفية توزيع التوظيف عبر المهن وما هي المتطلبات التعليمية لهذه المهن. يقدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) – باعتباره جهاز الإحصاء الوطني- إحصاءات التحصيل التعليمي في مصر وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED). كما يقدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) إحصاءات القوى العاملة وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة بالوظائف والمهن، وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO)[١]. والهدف من التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) والتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) هو تحاورهما على نطاق واسع من التطابق (انظر الجدول ١)، حيث يُصنف التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) المهن إلى أربعة (٤) مستويات مهارية تتسق مع المراحل التعليمية الرئيسية في التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED).

◀ الجدول ١: التطابق على نطاق واسع بين التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO- ٠٨-٠٨) والتصنيف الدولي الموحد للتعليم ١١ (ISCED ١١)

المجموعات الرئيسية	المستويات المهارية في التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO)	ما يقابله في التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED ٢٠١١) ٢٠١١
١ المديرون (باستثناء الشركات الخاصة/ المشروعات متناهية الصغر)	٤+٣	٨+٧+٦+٥
٢- الاختصاصيون	٤	٨+٧+٦+٥
٣- الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	٣	٥+٤
٤- العاملون في الدعم المكتبي	٢	٣٤+٢
٥- العاملون في الخدمات والمبيعات	٢	٣٥+٢
٦- العاملون الماهرون في الزراعة وزراعة الغابات ومصائد الأسماك	٢	٣٥+٢
٧- الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	٢	٣٥
٨- مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	٢	٣٥
٩- المهن الأولية	١	١

[١] وقت إعداد هذه الدراسة، طبقت مصر التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED v.11) والتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO v.88).

على مستوى الدولة، يمكن تنقيح التطابق الواسع هذا من خلال إعداد مصفوفة تطابق وطنية بين البرامج التعليمية والمهن. تتمثل الممارسة المعيارية في تحديد مستوى ونوع التعليم الملائم لمهنة معينة. كما تفيد البيانات بشأن التحصيل التعليمي الفعلي للعاملين في كل مهنة في تحديد (سنوات التعليم، أو أعلى شهادة معتمدة تم الحصول عليها، أو نوع التعليم - مهني/فني، أو عام/أكاديمي). ومن المهم معرفة أن المستوى الملائم للتعليم سيحيد عن التحصيل التعليمي الفعلي الملاحظ في بيانات القوى العاملة، وذلك مع عدم مع عدم " ترسيخ" على الاختلالات (فرط التعليم أو قلة التعليم) في سوق العمل، فإن. حيث توصل تقييم الخبير، الذي يجمع بين الخبرة في قطاع التعليم وخبرة سوق العمل، وكذلك مكتب الإحصاء الوطني بشأن القضايا المتصلة بمعايير وممارسات الترميز، إلى تحديد مدى التطابق بين نوع معين من التعليم ونوع معين من الوظائف.
تقدم الإصدارات الدولية والمصرية من إطار التصنيف الدولي الموحد للمهن ISCO (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، ٢٠٠٦، ٢٠١٧، منظمة العمل الدولية (ILO)، ١٩٨٨) أوصافًا تفصيلية للمهن بما في ذلك متطلباتها المهارية، والتي تمثل بالتالي نقطة انطلاق لهذه الممارسة. كما أن الخبرات المكتسبة من الدول الأخرى هي خبرات مفيدة، لكن تختلف مستويات وأنواع المهارات المتوقعة لمهنة معينة من دولة إلى أخرى: فالعوامل المتعلقة بجانب الطلب (التوقعات من المستهلكين للسلع والخدمات النهائية والوسيطة)، والعوامل المتعلقة بجانب العرض (المهارات التي يتطلبها التنافس في مهنة ما) هي عوامل خاصة بكل دولة من نواح كثيرة. كما تختلف الجدارات الفعلية المكتسبة من مستويات وأنواع تعليمية مختلفة من دولة إلى أخرى.

يمثل هذا النهج مساهمة في تقييم السياسات التعليمية في مصر، من خلال النظر في مدى توافق الناتج التعليمي مع متطلبات سوق العمل التعليمية، ويتعين ملاحظة قيود مهمة. أولاً، يتعين عدم تقييم جدوى التعليم من وجهة نظر اقتصادية أو عمالية فقط؛ فالتعليم يحقق أهدافًا أخرى تتجاوز بناء أفراد قادرين على العمل أو الإنتاجية. ثانيًا، يستند هذا التحليل إلى الاحتياجات الحالية لسوق العمل باستخدام بيانات الاتجاه في التوظيف من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧. تختلف الاحتياجات الحالية عن الاحتياجات متوسطة وطويلة الأجل على حسب التركيبة السكانية وكيفية تحول الاقتصاد. ثالثاً، يدرس التحليل البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين كانوا يعملون خلال الفترة، ولا يأخذ في الاعتبار المتطلبات التعليمية للوظائف التي قد تكون ضرورية لاستيعاب العاطلين عن العمل والموظفين الذين يعملون في أعمال دون كفاءتهم، أو القوى العاملة المحتملة.

التعليم والتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) في مصر

يعرض الجدول رقم ١ التطابق بين برامج التعليم في مصر والتصنيف الخاص بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED). تفرض مصر التعليم الشامل حتى المرحلة الإعدادية أو مرحلة التعليم الإعدادي (مستوى التصنيف الدولي الموحد للتعليم ٢ ISCED level ٢))، وهو ما يعتبر لأغراض هذه الدراسة الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية لجميع الوظائف. يتم تمييز ست فئات تعليمية: التعليم الإعدادي العام والتعليم المهني، التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني، السنتين الأخيرتين من برامج المدارس الفنية المتقدمة (٥ سنوات)، وبرامج البكالوريوس والليسانس[٢].

يستند العمودان ٥ و٦ إلى مناهج التعليم الرسمية في مصر، ويوضح العمود ٧ العدد الفعلي لسنوات الدراسة من بيانات الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة. ويكون هذا العمود الأخير، كما هو متوقع، أعلى قليلًا من العمود الذي يسبقه.

[٢] تقوم مصر حاليًا بإنشاء ست جامعات تكنولوجية لتقديم تعليم تقني طويل الأمد، وستُصنف على أنها تعليم تقني جامعي. وبما أن هذا النوع الجديد من التعليم العالي غير متاح حتى الآن، فإنه لا يظهر في بيانات سوق العمل وبالتالي فهو غير مدرج في هذا الجدول.

◀ **الجدول ٢: المراحل التعليمية في مصر والتصنيف الدولي الموحد للتعليم *ISCED***

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
كود المرحلة	مسمى المرحلة التعليمية الرسمية	مسمى المرحلة التعليمية الرسمية (باللغة العربية)	كود التصنيف الدولي الموحد للتعليم ISCED	مدة البرنامج (بالسنوات)	مجموع سنوات الدراسة (بالتقريب)	متوسط سنوات الدراسة (LFS ٢٠١٧-٢٠١٠)
١	التعليم الإعدادي	التعليم الإعدادي	ISCED ٢٤	٣ سنوات	٩/٨سنوات	٩,١
٢	المدرسة المهنية	المدرسة المهنية	ISCED ٢٥	٣ سنوات	٩/٨سنوات	٩,١
٣	التعليم الثانوي العام	التعليم الثانوي العام	ISCED ٣٤	٣ سنوات	١٢/١١ سنة	١٢,٣
٤	التعليم الثانوي التقني	التعليم الثانوي التقني	ISCED ٣٥	٣ سنوات	١٢/١١ سنة	١٢
٥	السنتين الأخيرتين من برامج المدارس الفنية المتقدمة (٥ سنوات)	السنتين الأخيرتين من برامج المدارس الفنية المتقدمة (٥ سنوات) – ٤٥ Nursing and dentistry ٥٥	ISCED ٤٥ and ٥٥	٢ سنوات	١٤/١٣ سنة	١٤
٦	برامج البكالوريوس والليسانس (التعليم العالي)	برامج البكالوريوس والليسانس	ISCED ٦٦,٧٦,٨٦	٤-٧ سنة	١٦/١٥ سنة	١٦,١

التوظيف المهني والتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) في مصر

يُصنف التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-٨٨) الذي يستخدمه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) المهن إلى مجموعات رئيسية (مستوى الرقم الأول)، ومجموعات رئيسية فرعية (مستوى الرقم الثاني)، ومجموعات ثانوية (مستوى الرقم الثالث) ومجموعات الوحدة (مستوى الرقم الرابع) (منظمة العمل الدولية ILO، ١٩٨٨). ويُعرِّف التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) مهنة ما على أنها مجموعة من "وظائف" مماثلة، والتي بدورها هي مجموعات متماسكة من المهام والواجبات التي ينفذها شخص واحد. ويُعرَّف مفهوم المهارة على أنه القدرة على تنفيذ المهام والواجبات لوظيفة بعينها. كما يُحدد التصنيف الدولي الموحد للمهن أربعة (ISCO) مستويات مهارية، من مهارات المستوى الأعلى إلى مهارات المستوى الأقل، كما هو موضح في الجدول ٢ أدناه.

◀ الجدول ٣: المجموعات الرئيسية الخاصة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن-٨٨ (ISCO-٨٨) مع عدد المجموعات الفرعية والمستويات المهارية

المجموعة الرئيسية (الرقم الأول)	عدد المجموعات الرئيسية الفرعية (الرقم الثاني)	عدد المجموعات الثانوية (الرقم الثالث)	عدد مجموعات الوحدة (الرقم الرابع)	مستوى مهارات التصنيف الدولي الموحد ISCO للمهن
المشرعون، كبار الموظفين، والمديرون	٣	٨	٣٣	المستويا ت ٣ و٤
الاختصاصيون	٤	٨	٥٥	المستوى ٤
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	٤	٢١	٧٣	المستوى ٣
الكتبة	٢	٧	٢٣	المستوى ٢
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحلات	٢	٩	٢٣	
العاملون المهرة في الزراعة ومصائد الأسماك	٢	٦	١٧	
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	٤	١٦	٧٠	
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	٣	٢٠	٧٠	
المهن الأولية	٣	١٠	٢٥	المستوى ١
القوات المسلحة	١	١	١	-
الإجمالي	٢٨	١٠٦	٣٥٧	

مصفوفة التطابق بين التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) والتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) لمصر[3]

تربط مصفوفة التطابق ست مراحل وأنواع تعليمية بالمهن عند الالتحاق بالوظيفة وعلى المستوى المهني الأكثر تفصيلًا، أي حتى المستوى الرابع من التصنيف (لعدد ٣٥٧ نوع من المهن)[4]. في بعض الحالات، تتجانس مجموعة رئيسية فرعية من المهن (الرقم الثاني من التصنيف الدولي الموحد للمهن ISCO) مع جميع مجموعاتها الثانوية المهنية ووحداتها بدرجة كافية حتى يتم تحديد المتطلبات التعليمية نفسها (كما هو الحال بالنسبة للمجموعات المهنية ٢١ و٢٢ و٢٣). في حالات أخرى، من الضروري تحديد متطلبات تعليمية على مستويات أكثر تفصيلًا (الثالث أو الرابع). تُقدم المصفوفة وفقًا لذلك، وتُضاف إليها مزيد من التفاصيل عند الحاجة.

بالنسبة لمعظم المهن، يمكن اعتبار عدة متطلبات تعليمية على أنها متطلبات ملائمة، بما في ذلك على مستوى التصنيف الأكثر تفصيلًا. وفي هذه الحالات ولكل مهنة من المهن فإن جميع المتطلبات التعليمية تأخذ أوزانًا متساويًة.

وبالنسبة لبعض المهن، يحدد القانون المتطلبات التعليمية (الأطباء، أو الممرضون، أو المعلمون، أو مهندسو البناء). وفي هذه الحالات، تطبق الأحكام القانونية تطبيقًا مباشرًا.

وفي بعض الحالات، يتعين تطبيق متطلبات تعليمية مختلفة على نفس المهنة في حال تمت ممارستها في القطاع العام أو في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، يُحدد "لمديري الإنتاج والعمليات" في القطاع العام (الذي يتألف من شركات كبيرة) أعلى مستويات من المتطلبات التعليمية، في حين يُحدد متطلبات أقل لأولئك العاملين في القطاع الخاص (الذي يتألف غالبًا من مشروعات صغيرة ومتوسطة). وكما هو مبين في المرفق ١، يمكن ملاحظة اختلافات كبيرة في سنوات تعليم العاملين في المهنة نفسها سواء كانوا يعملون في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

قد استخدمت سنوات التعليم بين العاملين في مصر في القطاعين العام والخاص، وكذلك حصة التوظيف حسب القطاع المؤسسي، كمعايير قياسية وتمت الإشارة إليها في الجدول. يتم حساب المتوسطات من البيانات السنوية الخاصة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة (LFS) عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧.

المتطلبات التعليمية لسوق العمل في مصر

تُقدر المتطلبات التعليمية لسوق العمل في مصر من خلال تطبيق التوزيع المعياري للمتطلبات التعليمية حسب المهنة، المُعرّفة في مصفوفة التطابق، على هيكل التوظيف الحالي في مصر. ويتم توفير التوظيف المهني عن طريق الدراسات الاستقصائية الرسمية للقوى العاملة (LFS)، التي يتم إجراؤها سنويًا بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) على عينة تتخطى عدد ٩٠,٠٠٠ أسرة. وتحدد الدراسات الاستقصائية في كل أسرة الأشخاص الموظفون والمهن التي يعملون فيها.

يُحدد الجدول التطابق المستويات وصولًا إلى المستوى الرابع من التصنيف، لعدد ٣٥٧ مهنة. وفي ذلك المستوى من التصنيف، فإن بيانات الدراسات الاستقصائية الرسمية للقوى العاملة (LFS) ليست بيانات قوية بالقدر الكافي، مع وجود ملاحظات قليلة للغاية والاختلافات السنوية المهمة في المهن الأقل شيوعًا[5]. من الممكن اعتبار البيانات قوية بالقدر الكافي عند المستوى الثالث من التصنيف لعدد ١٠٦ نوع من المهن. ومن ثم يمكن استنباط المتطلبات التعليمية في سوق العمل المصري من خلال استخدام الجدول التطابق لمعرفة أي من المتطلبات التعليمية تنطبق على كل مهنة من هذه المهن، ومن حصة الأشخاص العاملين في هذه المهن (باعتبارها وظيفتهم الرئيسية).

تتأثر بشدة بيانات التوظيف وتوزيع المهن بها بتقلبات دورة العمل قصيرة الأجل والتي يجب ألا تعطى معلومات عن تقييمات طويلة الأجل للمتطلبات التعليمية. كما تحتاج أيضًا التغييرات التي تُجرى على الدراسات الاستقصائية والاستبيانات الخاصة بها على مر السنين إلى "مواءمة" لإنتاج سلسلة متسقة[6]. تُستخدم البيانات المتسقة للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة عن كل عام يقع بين الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٧، كما تطبق تسوية خطية أسية لتصحيح هذا القيد ولتخفيف العوامل الأخرى المتعلقة بالعينة وغير المتعلقة بالعينة.

---

[3] قد أعد هذا العمل خبراء من مكتب الإحصاء الوطني (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS)، ووزارات التعليم والتعليم العالي والعمل والمالية، ومنظمة العمل الدولية (ILO).

[4] مستوى الرقم الرابع هو أكثر مستويات التصنيف تفصيلًا في الإطار الدولي للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO).

[5] أخذت الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة الأسر وليس المهن كعينة للدراسة، وبالتالي لا يعتبر أنه تم تمثيلها بالشكل شامل على مستوى أكثر تفصيلًا.

[6] تستخدم الدراسة لهذا الغرض البيانات المتسقة بمعرفة منتدى البحوث الاقتصادية (ERF)

في حال تكون العديد من أنواع أو مستويات المتطلبات التعليمية مناسبة لأي مهنة من ١٠٦ مهنة في هذا التوزيع، يتم اعتبار المتطلبات التعليمية كافة على أنها ذات أوزان متساوية. على سبيل المثال، قد تستلزم المهنة التي تتطلب إما تعليمًا ثانويًا عاليًا مهنيًا أو تعليمًا عامًا (المستويان الثالث والرابع في التصنيف) متطلبات تعليمية تقدر بنسبة ٥٠% من المتطلبات التعليمية الخاصة بكل مستوى تعليمي. في الواقع، لم يميز تقييم الخبير بين التعليم الإعدادي العام والتعليم الإعدادي المهني.

◀ **الجدول ٤: المتطلبات التعليمية (بالنسب المئوية) للمجموعات الرئيسية للمهن**

المجموعات الرئيسية التصنيف الدولي (ISCO) الموحد للمهن	الحصة من إجمالي التوظيف (٪)	(%) الحصة في إجمالي العمالة				
		مستويات التعليم الإعدادي (المستويات١/٢)	مستويات التعليم الإعدادي (المستويات١/٢)	التعليم الثانوي التقني (المستوى٤)	التعليم ما بعد الثانوي وقبل الجامعي (المستوى٥)	برامج البكالوريوس والليسانس (المستوى٦)
المشرعون، كبار الموظفين والمديرون	٦,١	٠,١	٠,٠٥	٠,٠٥	٣,٠	٣,٠
الاختصاصيون	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٩
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	٨,٥	٠,٤	١,٤	١,٤	٤,٩	٠,٤
الكتبة	٣,١	٠,٠	١,٣	١,٣	٠,٥	٠,٠
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحلات	٨,٨	٥,٠	١,٧	١,٧	٠,٢	٠,١
العاملون المهرة في الزراعة ومصائد الأسماك	٢٤,٣	١٢,١		١٢,١	٠,٠	٠,٠
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	١٧,٣	١٠,٥		٦,٨	٠,٠	٠,٠
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	٩,٦	٩,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المهن الأولية	٨,١	٨,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	٩٨,٧٠[1]	٤٥,٩	٤,٤	٢٣,٣	٨,٧	١٦,٣

(1) لا يبلغ التوظيف نسبة 100%، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التقريبات الانسيابية وكنتيجة لحذف مهنة 999 (أخرى/غير محددة)

يوضح هذا التحليل، المبين في الشكل ٧ أدناه، أن نسبة ٤٦% من التوظيف في مصر تتطلب مستوى التعليم الإعدادي، سواءً في المسارات العامة أو المسارات المهنية. ونسبة ٢٨% من التوظيف تتطلب تعليمًا ثانويًا عاليًا، ونسبة ٥% تقريبًا في المسار العام ونسبة ٢٣% في المسار المهني. ونسبة ٩% تتطلب تعليمًا فنيًا بعد الثانوي وقبل الجامعي، ونسبة ١٦% تتطلب برامج البكالوريوس والليسانس (التعليم الجامعي).

◀ **الشكل ٧: المتطلبات التعليمية في مصر (% من الموظفين)**

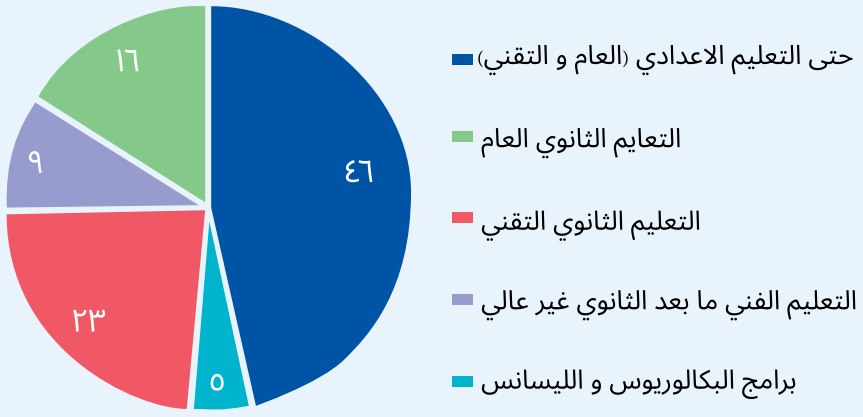

◀ ج. النتائج والتوصيات الرئيسية

يخلص هذا التحليل إلى أن نسبة ٤٦% من التوظيف في مصر تتطلب الحصول على المستوى الإعدادي من التعليم (سواء عام أو مهني)، وتتطلب نسبة ٢٨% من التوظيف الحصول على التعليم الثانوي العام (بنسبة تقريبية ٥% في المسار العام و٢٣% في المسار المهني)، وتتطلب نسبة ٩% الحصول على السنتين الأخيرتين من التعليم التقني، وتتطلب نسبة ١٦% الحصول على برامج البكالوريوس والليسانس. ولمزيدٍ من التحليل والنمذجة تفيد هذه البيانات السياسات الحكومية باعتبارها مدخلات للتمويل العام ولوضع البرامج التعليمية. وكما هو موضح أعلاه، يستند هذا التحليل إلى الاحتياجات الحالية لسوق العمل باستخدام بيانات الاتجاه في التوظيف من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧، كما تختلف الاحتياجات الحالية عن الاحتياجات على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل حسب التركيبة السكانية وكيفية تحول الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، فإن هذا التحليل لا يغطي جودة التعليم، إنما يركز فقط على الأهمية من منظور سوق العمل. يحتاج وضع البرامج التعليمية أيضًا الى الأخذ في الاعتبار الديناميكية الداخلية للنظام التعليمي، وكذلك المقتضيات الدستورية والقانونية المطبقة في مصر. ومن جانب العرض، تمكنت هذه الدراسة فقط من تمييز بيانات الإنفاق التعليمي بين التعليم العالي، وباقي المراحل التعليمية، وخلصت إلى أن إجمالي الإنفاق التعليمي يبلغ ٢,٥ما يقرب من ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وخلصت أيضًا إلى أن نسبة ٢٨% تم استثمارها في التعليم العالي ونسبة ٥٧% في التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي. كما أنه لا يمكن الحصول على تصنيف أدق للإنفاق التعليمي، ولاسيما بين التعليم العام والتقني/المهني وبين مراحل ما قبل الابتدائي والابتدائي، والإعدادي والثانوي. وقد يكون من الضروري لأغراض السياسات أن تتوافر هذه المعلومات لصناع السياسات.

توصيات السياسات

وفيما يلي التوصيات الرئيسية للسياسات المقترحة

- الارتقاء بمستوى دراية الحكومة المصرية بالمتطلبات الحالية والمتوقعة للتعليم والمهارات في الاقتصاد، وربط إجمالي الإنفاق التعليمي والسياسات التعليمية بهذه المتطلبات على نحوٍ أفضل. وقد يشمل هذا إجراء دراسات استقصائية دورية ودراسات تتبع في سوق العمل، وتقييم البرامج التعليمية. ومن الأمثلة الملموسة في هذا الصدد المقدمة الأخيرة لنموذج المهارات في الدراسة الاستقصائية الرسمية للقوى العاملة (LFS) والتوظيف، والدراسة الاستقصائية المؤسسية للأجور وساعات العمل (E&W) الصادرتين عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). كما ستسهل البيانات المجمعة من هاتين الدراستين الاستقصائيتين اللتين تعكسان جوانب العرض والطلب عملية تحديد الفجوات المهارية وعدم ملاءمة المستويات التعليمية داخل سوق العمل.

- إجراء دراسة استقصائية لتتبع المصروفات العامة للتعليم (PETS) لتقدير التكلفة الفعلية للنواتج التعليمية لمستويات وأنواع التعليم المختلفة. وقد لا تسفر هذه الدراسة فقط عن سياسة عامة أفضل بل قد تفيد الفاعلين في المجال التعليمي في القطاع الخاص بما يمكنهم من تحسين جودة التعليم وجدواه بالشكلٍ عام.

تسريع الانتقال نحو إعداد الموازنة القائمة على النتائج والأداء في المجال التعليمي، وأيضًا على أساس فهمٍ أكثر وضوحًا لاحتياجات الاقتصاد المتعلقة بمستويات وأنواع تعليمية واسعة النطاق. حيث لا يرتبط التمويل الحكومي حاليًا بأي نتائج قائمة على الأداء أو أهداف على مستوى النظام، بل يُحدد بالشكل رئيسي بناءً على أسس تاريخية ومفاوضات بين المؤسسات التعليمية العامة كلٍ على حدة ووزارة المالية. وبالنسبة للتعليم العالي فقد تؤدي الطرق الإضافية لربط التمويل العام بالنتائج والجودة والجدوى إلى تحسينات كبيرة في فعالية المخصصات التمويلية وجودة التعليم العالي.

- تطوير المؤسسات التعليمية المنتجة، أي الأنشطة المُدرة للدخل في المدارس المهنية، والصناعية والتجارية. وهذا من شأنه ليس فقط دعم الموارد العامة، ولكن أيضًا التقريب بين التعليم وعالم العمل، ورفع قابلية الطلاب للتوظيف وزيادة مهارات ريادة الأعمال. وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، ينبغي أيضًا تعزيز قدرة الجامعات على تسويق أبحاثها وخدماتها التدريبية.

- تشجيع المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات لتمويل ووضع المناهج التعليمية؛ والمشاركة في إعدادات المشاركة في التكاليف والتنفيذ المزدوج بين الفاعلين في القطاع العام وقطاع الأعمال، وذلك أيضًا بهدف التقريب بين عالم التعليم وعالم الاقتصاد ومواجهة بعض التحديات المتعلقة بالموارد.

- زيادة التمويل العام وتطوير القدرات للتوجيه الوظيفي في وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى، وزارة العمل. وينبغي أن تبدأ خدمات وفاعليات التوجيه الوظيفي من المدرسة الثانوية، وذلك من أجل زيادة الوعي بالاختيارات التعليمية والوظيفية. وقد تكون أيضًا الحملات القومية مع أصحاب العمل وأي معلومات إضافية عن الفرص التعليمية في مقابل الاحتياجات المهارية لسوق العمل ذات فائدة.

- ينبغي أيضًا تحسين مناهج المدارس والجامعات لربطها بالمهارات اللازمة في السوق الوظيفي، وذلك بالتشارك الوثيق مع أصحاب العمل.

شكر وتقدير
هذا التقرير بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء).

السويد
Sverige